جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مقياس : " الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية "

إعداد : الدكتور ميلاس محمد الزين

سلسلة محاضرات أُلقيت على:

- طلبة سنة: ثالثة ليسانس
- تخصص: علاقات دولية

السداسي : السادس

الموسم الجامعي 2022/2021

الفهرس

المقدمة.....01

المحور الأول: المرجعية الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية.....06

المحور الثاني : ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....13

المحور الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.....22

المحور الرابع: الجزائر في البيئة الإقليمية.....39

المحور الخامس: الجزائر في البيئة الدولية.....65

المحور السادس: مقتطفات من متطلبات السياسة الخارجية والديبلوماسية الإقتصادية وغيرها.....80

المحور السابع: السياسة الخارجية الجزائرية الإقليمية ومابعد رئاسيات 2019.....95

الخاتمة.....110

الجزائر في البيئة الاقليمية والدولية

مقدمة :

إن المتتبع للسياسة الخارجية الجزائرية في البيئة الاقليمية والدولية بمختلف تفرعاتها ونشاطاتها وتحركاتها الفكرية والأيديولوجية وأداتها التنفيذية الدبلوماسية، يلاحظ نجاح تلك السياسة منذ الاستقلال بتعثرات وقيود لأسباب وظروف خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية وأداتها التنفيذية كعشرية الدم والإرهاب في التسعينيات التي أدت بالدبلوماسية الجزائرية إلى التموقع عن نفسها و انكماشها محليا.

لكن الملاحظ أن الآلة الدبلوماسية كانت نشطة جدا في سنوات الستينات والسبعينات وإلى حد ما في الثمانينات، ثم نهضت من جديد في العقد الأخير من القرن الماضي، بل وعادت وازدادت نشاطا خلال الألفية الثالثة من خلال وساطتها في حل أزمات كثيرة يظهر ذلك في القارة الافريقية بشكل خاص، دون نسيان المبدأ الأساسي العام للدولة الجزائرية والقاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحل الأزمات الداخلية والجوارية و الاقليمية و الدولية بالحوار والتفاهم وعدم إقحام الجيش الجزائري في مهام خارج الحدود إلا ما تطلب الأمر الحفاظ على الأمن الوطني، على أمن الحدود الوطنية، أو في إطار استثنائي، كالمشاركة في القبعات الزرق لحفظ الأمن التابعة للأمم المتحدة.

وقد كانت الجزائر نشطة من خلال المحاور الخمسة وطبقا لمبادئها الدستورية وفي الميثاق الوطني وهذا عربيا ، ومغاربيا ومتوسطيا وأوربيا و اقليميا وهذا ما سيأتي من خلال المحاور الخمسة التالية :

- **المحور الأول** : المرجعية الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية.
- **المحور الثاني** : ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المحور الثالث** : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المحور الرابع** : الجزائر في البيئة الاقليمية .

1- الجزائر و الدائرة العربية.

2- الجزائر والدائرة المغاربية.

3- الجزائر و الدائرة الافريقية.

- **المحور الخامس** : الجزائر في البيئة الدولية

1- الجزائر و الدائر المتوسطية.

2- الجزائر و البيئة العالمية.

- **المحور السادس** : متطلبات السياسة الخارجية والدبلوماسية الإقتصادية

تضمن عدة فقرات هامة جدا منها أسس وأدبيات التحول الديمقراطي ومتطلباته وآلياته وكيفية صنع القرار، ثم حقيقة السياسة الدولية وتأثير ثورة نوفمبر والممارسة الدبلوماسية أثناءها وكيف تبنى عليها وعلى أسس الجزائر وسياستها الخارجية منذ انطلاق تلك الثورة المباركة وتأثيراتها الايجابية، فضلا عن تأثير وسائل الإعلام خاصة أثناء الثورة. حيث كانت تلك الوسائل بدائية وبسيطة جدا ولكنها قامت بإيصال صوت الجزائر الى مختلف انحاء المعمورة، ثم هناك الدبلوماسية الاقتصادية الألمانية والصينية على وجه الخصوص وبالأخص منها طريق سوق الحرير، الذي عاد بالفائدة على الدول النامية وخاصة الافريقية منها، فضلا عن التجربة الألمانية الناجحة خاصة في المجال الطاقوي والتكنولوجي.

- **المحور السابع** السياسة الخارجية الإقليمة الجزائرية وما بعد رئاسيات 2019/12/12

ومنها السياسة الخارجية الإقليمية التي لعبت دورا محوريا هاما، ثم هناك طموحات الجزائر وما أكثرها إيجابيةً في الوسط الجواري والمغاربي والافريقي فضلا عن العربي والإسلامي، ثم كان هناك، ضبط وصنع السياسة الخارجية الذي تشترك فه عدة مؤسسات سيادية منها الرئاسة، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، وزير الدفاع، وهناك فقرة مهمة بعنوان، "ثوابت السياسية الخارجية الجزائرية" المتعارف عليها والتي لن تحيد عنها قيد أنملة الى أن جاءت رئاسيات 2019/12/1 التي أعادت الجزائر الى السكة الصحيحة بفضل ثورة الحراك الشعبي المبارك في 2019/2/22 والذي نحن نعيش ذكراه الثانية والذي أطاح بالعصابة ورمزوها ودخلنا في مرحلة الجزائر الجديدة التي نقطف ثمارها الآن من خلال تعهدات الرئيس الـ54 التي تحقق لحد الان ثلثاها في انتظار الباقي.

ثم العهد الجديد الذي نعيشه ما بعد الرئاسيات الاخيرة، والانجازات الكبيرة التي تحققت، رغم مرض الرئيس مرتين وهاهو تعافى وعاد إلى تطبيق بقية تعهداته.

ثم الفقرة الاخيرة من المحور ذاته، بعنوان الجزائر في عهد عبد المجيد تبون، بل عهد الجزائر الجديدة المباركة والفضل في كل ما تحقق يعود أولا، الى إرادة الله سبحانه وتعالى ثم إرادة الثورة الشعبية العارمة السلمية التي عاشتها الجزائر وأبهرت العالم بسلميتها والفضل كله يعود الى وقوف الجيش الوطني الشعبي وعلى رأسه قائده المرحوم "قايد صالح" الى جانب تلك الثورة المباركة ، كيف لا وهو سلسل جبهة التحرير الوطني.

الجزائر في البيئة الإقليمية و الدولية

- **ماهية السياسة الخارجية**

إن القصد بصنع السياسة الخارجية هو تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. و السياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي القرارات وبيئتهم الداخلية و صناعتها.

- **مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها:**

رأى بعض الباحثين أن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد (تتفق أو تختلف) مع الدول التابعة لها. وقد حاول بعضهم في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفا محددا للسياسة الخارجية، فالباحث المنهجي "بلانودا ولتون" عرفها بأنها: "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"[1].

- **فروق هامة:**

وقد فرق د. عبد الهادي التهامي بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية حيث وجد أن :

1. صنع السياسة الخارجية: يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة. وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية و غير رسمية .

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية : www.politics-dz.com

2. صنع قرار السياسة الخارجية : يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات و التقارير الكامنة و السليمة الى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم و الملائم.
3. تنفيذ السياسة الخارجية : يعني تحويل القرارات والسياسات الى برامج وآليات ونشاطات، ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل[1].

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، سبق ذكره.

المحور الأول: المرجعية الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، فإن الإنطباع الأول الذي يرد إلى الذهن فإنه لا يوجد إتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة. فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفا شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات. ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي يقدمه حامد ربيع، إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها:

صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية من الحركة الخارجية تنطوي تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية[1].

طبقا لهذا التعريف، تنصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات.

وعلى هذا المنوال ذاته يقدم "فيرنس، وسنايدر" تعريفاً للسياسة الخارجية يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الإختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات، فيقولان أن السياسة الخارجية هي:

" منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[2].

حرصت الجزائر منذ تاريخ استقلالها منذ عام 1962 على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال و الوسطية مع تجنب دبلوماسية الضجيج والشعارات ، و مع إلتزامها بعدد من الثوابت التي ارتكزت عليها تلك السياسة، مما أكسبها مكانة دولية مميزة من خلال :

[1] حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة: (مكتبة القاهرة الحديثة، د.ت)، ص 07.

[2] Edgar euruiss and r. snyder, an tntrodction to americanforeignpolicy; new york; rinebert;1995; pp 6; 28.

- ✓ الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل و الانصاف.
- ✓ رفض مبدأ القوة .
- ✓ الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس للحفاظ على المصالح العليا للدولة.
- ✓ اعتماد أسلوب الحوار والمفاوضات.
- ✓ التزام مبدأ الشرعية الدولية .
- ✓ انتهاج سياسة حسن الجوار .
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.
- ✓ رفض التدخل في شؤوننا الداخلية.[1]

1- دساتير الجزائر ومستجداتها:

وقد عرفت الجزائر منذ تحقيق الاستقلال عام 1962 خمسة دساتير متراتبة كما يلي: 1963، 1976، 1986، 1989، 1996.

الملفت للنظر هو أن الدستور فبراير 1989 كان نقطة تحول بارزة في الحياة السياسية الجزائرية، اذ أقر لأول مرة التعددية السياسية والإعلامية، بعد 27 عاما من حكم الحزبية الأحادية و الرأي الأوحد أيضا.

وكان بمثابة متنفس كبير وهائل وعميق بالمعنى السياسي للشعب الذي كان تواقا لمزيد من الحرية و التعددية و إبداء الرأي بكل حرية، و هو ما كفله دستور 1989، غير أن مستجدات طرأت على البلاد بعد ذلك بثلاث سنوات وأدّت الى إعادة النظر في دستور 1989 كلية و جيء بدستور جديد عام 1996 ، الذي أعاد الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي والعادي، بعد أن دخلت الجزائر في عشرية الدم المعروفة من قبل الإرهاب الأعمى والذي كاد يأتي على الأخضر واليابس، لولا فطنة صانع القرار وبالأخص بعد الخسائر المادية والبشرية الكبيرة التي تكبدتها الجزائر آنذاك، ولكنها خرجت منها سالمة رغم المعاناة والآلام واليتامى والثكالى فكان لزاما على رجال يؤمنون بالوطن والدفاع عنه وبالنفس والنفيس أن قاموا بواجبهم كل في موقعه وخاصة ما جاء في دستور 1996،

[1] أحمد كرفاح : قراءة في السياسة الخارجية الجزائرية، الجزائر نيوز، 2010/12/19.

الذي نظم الحياة السياسية كما ينبغي وعاد الاعتبار للوطن والمواطن ، لأن دستور 1989 كان به ثغرات التي استغلها البعض بسلبية و أدت إلى ما أدت إليه من خلال العشرية الإرهابية .

أ- دستور عام 1996

من أهم مبادئ دستور 1996 فيما يتعلق بالمرجعية الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية خارجيا ما يلي:

- ✓ المادة 26: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.
- ✓ المادة 27: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري .
- ✓ المادة 28: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه[1].

يجسد الدستور عبقرية الشعب الخاصة ومرآته الصافية التي تعكس تطلعاته وثمرة إصراره ، ونتائج التحولات الاجتماعية العميقة التي أحدثها.

إن الدستور يفوق الجميع ، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويُضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده.

إن الاستفتاء الذي تم على هذا الدستور يمثل ضمانة لاحترام مبادئه الذي يصادق عليه وينقله للأجيال القادمة ورثة و رواد الحرية بناء المجتمع الحر[2].

[1] وزارة العدل : دستور 1996، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1996، ص 9.

[2] وزارة العدل : دستور 1996، المرجع نفسه، ص 5.

ب- ثغرات دستور فبراير 1989

إن نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية الأولى التعددية التي فتحت المجال أمام فوز تشكيل سياسي (الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحلة) شكل برنامج عمل، لكن خطابه السياسي يعكس كل المظاهر لمشروع سياسي، واقتصادي واجتماعي، لا يتطابق مع مشروع المجتمع السياسي الذي تبناه دستور 1989. بالمحصلة أُلغِيَ المسار الإنتخابي، وترتب عن هذا الإجراء تكريس مبدأ خصخصة السلطة وظهور"الإرهاب السياسي"، بما له من تبعات، و بلغ الوضع المتأزم ذروته حيث تواجدت "الدوله الوطنية" بين قوسين[1].

وأدى ذلك إلى تعفن الوضع باستعمال القوة و السلاح و تخريب منشآت الدولة والمواطنين، وكانت النتيجة وخيمة و الخسائر جسيمة، ترتب عنها معاناة الدولة والمواطن معا لعشرية كاملة كادت فيها الدولة أن تنهار لولا رجالا وقفوا صامدين وقدموا تضحيات يشهد لها الجميع.

وترتب عن ذلك تغيير جذري أدى إلى إنشاء المجلس الأعلى للدولة وعطل دستور 1989، بما يتوافق والمرحلة التي أصبحت عليها الجزائر. وذلك يوم 14 جانفي 1992 اطلع خلالها ذات المجلس بكل الصلاحيات التي خولها دستور 1989 إلى السلطات المعنية، نظرا للظرف الإستثنائي الذي طرأ على البلاد والعباد.

جاء دستور 1996 واضعا الأمور في نصابها خاصة من حيث عدم تأسيس أو قيام أحزاب أو جمعيات ذات طابع سياسي على أسس دينية ، أو لغوية، أو عرقية أو مهنية أو جنسية أو جهوية.

كما يحضر هذا الدستور على الأحزاب السياسية كل شكل من الأشكال التبعية للمصالح و الجهات الأجنبية أو اللجوء إلى العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها[2].

القانون الأساسي هو "الدستور"، الذي يضمن المبادئ الأساسية للشعب الجزائري وللأمة والحريات العامة وحقوق الإنسان. كما أنه يجب النظر الى مبدأ أولي في الحسبان وهو أن القواعد الدستورية ليست جامدة، بل كلما كانت أكثر مرونة كلما منحت فرصة لمواكبة الواقع المعاش وأوجدت حلولا للظروف المستجدة ، وأن تفسير

[1] عبد الله بوقفة : القانون الدستوري الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 257.

[2] عبد الله بوقفة، المصدر نفسه ، ص 369.

القواعد الدستورية لا يمكن أن يتماشى مع التفسيرات العشوائية للهواة، بل أن كل قاعدة لها أسس اقتصادية وسياسية واجتماعية، حسب طبيعة وموضوع النص يتطلب تفسيرها من أهل الاختصاص وفي إطار التصميم العام للدستور[1].

ولابد أن نشير إلى أن أول دستور وضع للبلاد كان يوم 23 أوت 1963، ولكنه لم يعمر طويلا من خلال التلاعب به من قبل الرئيس المرحوم بن بلة آنذاك. الذي مسك أهم السلطات بيده ثم بعد ذلك جمد هذا الدستور ووقف العمل به أثناء التصحيح الثوري الذي قام به الراحل بومدين وذلك يوم 19 جوان 1965.

ونشير من جهة أخرى إلى أن دستور 23 فبراير 1989، هو أول دستور كرس في الجزائر منذ الاستقلال العدالة كسلطة، ففي الدستور الذي تبناه المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 1963/08/23 وصادق عليه عن طريق الاستفتاء في 8 ديسمبر 1963، لا يبرر مبدأ فصل الوظائف ما بين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ان الجهاز التنفيذي هو الجهاز الوحيد الذي وصف بالسلطة وأسند الى رئيس الجمهورية.[2]

فمنذ استقلال البلاد يمكن تصنيف اتجاهين رئيسيين في الدساتير الجزائرية المتتالية، الاتجاه الأول يتمثل في الدساتير ذات الطابع الاشتراكي، وتتمثل في دستور 1963ودستور 1976، والاتجاه الثاني هو التعديلات التي أدخلت على دستور 1989، الذي أزال الطابع الأيديولوجي الذي سكن الدساتير السابقة و أعطى منهجية جديدة لمفهوم الديمقراطية و أحدث التعددية الحزبية، التي عمقها بعد ذلك دستور 1996.[3]

ويمكن القول أنه باقرار دستور 1996 وضعت أسس وبناء الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية على قواعد متينة وصلبة.

وعن الدساتير التي مرت على الجزائر يقول الدكتور فوزي أوصديق ما يلي:

[1] محفوظ لعشب : التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 1-2.

[2] محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، سبق ذكره، ص 105.

[3] محفوظ لعشب: المرجع نفسه ، ص 189.

إن التعديلات التي عرفتها مختلف الدساتير لم تكن مبنية على قناعات قانونية أو نتيجة لحتمية دستورية، ولكنها نتاج لحسابات سياسية، فالتعديلات تدخل في إطار "التكنولوجيا السياسية" أكثر من "التكنولوجيا القانونية"، فمثلا في الجمهورية الأولى عرفت الجزائر دستورين دستور 1963 ودستور 1976، ومن سماته أن الحزب يتداخل مع الدولة على مختلف مستوياته الهرمية، كما أن الرقابة السياسية لها الأولوية على باقي أنواع الرقابات الأخرى (الشعبية، والقضائية والتشريعية) ... فالنظام القائم آنذاك كان نظاما رئاسيا مغلقا، حيث أن رئيس الجمهورية كان له مكانة خاصة في البناء الدستوري من حيث الصلاحيات وغيرها. أما في "عهد الجمهورية الثانية" فقد في ظلها "دستور الأزمة"[1]. الناتج عن تفاعلات جيو_إجتماعية، مما ولد لدينا مبكية جديدة توحي بالقطيعة مع الممارسات السابقة، فالجمهورية الجديدة قد اعتمدت خيارات دستورية جديدة، كاعتمادها وسائل أكثر ملائمة للوصول والبقاء في السلطة، فانتهجت الفلسفة الليبرالية على مختلف المستويات سواء السياسية أو الاقتصادية، وكل هذا جاء في ظل أزمة متعددة الجوانب، مما قد يوحي عن افتقاره قاعدة اجتماعية ضرورية لقيام السلطة، كما أن الشعب لم يكن مهيأ لهذه "الليبرالية المتوحشة"، ففي ظل هذه الظروف يمكن اعتبار دستور 1989[*] هو دستور أزمة، أراد أن يجعل من المعايير السابقة قيمة تحدد علاقة ومكانة الفرد في المجتمع مع الدولة،ولكنه فشل في ضبطها وتحديدها.

ويمكن القول اجمالا أن لكل دولة منطلقات ومبادئ عامة تحكم سياستها الخارجية، وتحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية.

إن مرجعيات الجزائر التي تحدد رسم سياستها العامة والخارجية بصورة خاصة هي مجمل البيانات والمواثيق والدساتير من بيان أول نوفمبر 1954 مرورا بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956، ومؤتمر طرابلس جوان 1962، وميثاق الجزائر 1964، وبيان 19 جوان 1965، والميثاق الوطني 1976 ونسخته المعدلة عام 1986، ومختلف الدساتير من 1963 حتى دستور 2016، ومرورا بدستور 1976 ودستور 1996 ونسخته

[1] فوزي أوصديق : النظام الدستوري الجزائري و وسائل التعبير المؤسساتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 5-6.

[*] تم الاستفتاء عليه يوم23 فبراير 1989 بأغلبية 73.43 وتم اصداره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 9، الصادرة في 1989/3/1.

المعدلة عام 2008، والدارس لهذه الوثائق المرجعية يصل الى خلاصة مفادها جملة من المبادئ والمحددات لسياسة الجزائر الخارجية ، يمكن ذكر أهمها كالآتي[1] :

- ✓ حق الشعوب في تقرير المصير و الاستقلال.
- ✓ حق الأمم و الشعوب في السيطرة على ثرواتها الوطنية.
- ✓ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- ✓ رفض استخدام القوة أو التهديد بها لحل الأزمات والنزاعات الدولية واعتماد الحلول السياسية والطرق الدبلوماسية.
- ✓ التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا[**] .

[1] مصطفى بوطورة: الدبلوماسية الجزائرية، و الأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة، صوت الأحرار، الجزائر، 2016/6/29.

[**] محاضرة ألقيت يوم 28 جوان 2016 وصاحبها سفير سابق ومستشار حاليا بوزارة الشؤون الخارجية.

المحور الثاني : ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

مقدمة:

سجلت الدبلوماسية الجزائرية فيما مضى عودة قوية لافتة للنظر الى الساحة الدولية، وكان نجاح وساطتها في حل عدد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى أدت إلى صناعة حراك دولي وكانت بمثابة مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية قبل اليوم، حيث أنها شهدت عهدين ذهبيين الأول سنوات السبعينات حتى 1979 والثاني مرحلة هامة كانت بعد خروجها السنوات العشر الأخيرة، وانتصارها في معركة الموت أمام آلة الارهاب الدولية . والملاحظ على مبادئها هو عدم تغيرها بتغير الرؤساء وهذا يعني ثبات مبادئ السياسة الخارجية، وإن اختلفت شدة اللهجة من حين الى آخر، وفق براغماتية تراعي سياقات الأحداث الدولية، والوضع الداخلي دون تفريط في المبادئ و الأسس التي بنت عليها سياستها الخارجية[1]

ويسجل المتتبعون بكثير من الارتياح للدولة الجزائرية لدورها الريادي، وهو الدور الذي كانت تطلع به أيام سنوات استعادة عز الجزائر، حينما كان عبد العزيز بوتفليقة على رأس الخارجية و الذي أضفى على الدبلوماسية الجزائرية كدولة رائدة في العالم من خلال النشاط الدبلوماسي الى غاية 1979 مما زادها إشعاعا ونفوذا في العالم الثالث، ومن ثم متحدثا تصغي اليه القوى العظمى والذي يقوم الى يومنا هذا على احترام القانون الدولي ومناصرة القضايا العادلة في العالم[2].

للدبلوماسية الجزائرية اليوم أهمية كبيرة على المستوى المحلي و الدولي، ويعود ذلك للنشاط الفعال الدؤوب الذي تقوم به، من مرجعية فكرية يستند الى تجربتها التاريخية ومعظم الأزمات التي عاشتها الدولة بعد الاستقلال، والمتمثلة في المنطلقات الفكرية للعقيدة الجزائرية، ومن جهة أخرى المحافظة على مواقفها الثابتة كضرورة لتحقيق

[1] فائزة سايحنشر: موقع جزايرز الالكتروني نقلا عن جريدة الحوار ، 2009/4/9.

[2] فائزة سايحنشر، المرجه نفسه.

الاستقرار، ولديها مكانة مهمة على الساحة الدولية والاقليمية، ويحسب لها ألف حساب ضمن السياسة الخارجية للدول[1].

وتقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ التي جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقرت بها معظم المنظمات الدولية والإقليمية حيث نص الدستور الجزائري[2] على مجموعة من المواد ابتداء من المادة 93 الى 96، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنت علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الاقليمية والدولية[3].

إلا أن الجزائر أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها ، فاذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار، فان الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي[4].

وقبل التطرق إلى هذا المحور لابد أن نشير الى آراء "حامد ربيع" حول العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: " إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ، ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية ، وعلى هذا الأساس فإن صناعة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد – القيادة – أو على مستوى الجماعة – طبيعة المجتمع و خصائصه المحلية، وعلى مستوى حالة العلاقة السلمية "[5].

ويضيف حامد ربيع قائلا : " إن السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية كل منهما يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية، بحيث أن اختلاط الواحد منهما بالآخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة،

---

[1] نور الدين فلاق : السياسة الخارجية الجزائرية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر تخصص استراتيجية وعلاقات دولية ، جامعة المسيلة، ص8.

[2] زهرة مناصري: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية ، اتجاه الساحل الافريقي، دراسة حالة مالي ، 2010-2013، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2014، ص 13.

[3] العايب سليم : الدبلوماسية الجزائرية في اطار الاتحاد الافريقي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ، ص 27.

[4] نور الدين فلاق: السياسة الخارجية الجزائرية ،سبق ذكره، ص 10.

[5] حامد ربيع : نظرية الدعاية الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1969 ، ص 11-20.

تطورات معينة فرضت هذا الارتباط حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلّمون اليوم بأن من العبث تصور إمكانية الفصل بين الناحيتين، إذا أردنا تشويه معنى الدولة العصرية"[1].

ويؤكد الميثاق الوطني الجزائري أن السياسة الخارجية هي مرآة للسياسة الداخلية[2]، وقد أشار "كارل فريدريك" في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم إصداره عام 1938 إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين، عندما قال: "إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية لا سيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية"[3].

تعد مادة السياسة الخارجية من المواد الرئيسة في مفردات علم السياسة ، لا سيما إذا عرفنا أنها تدرس في جامعات متقدمة بلغة سيومترية يطغى عليها نظرية التكامل والتفاضل في الرياضيات والإحصاء التي من شأنها محاولة الوصول إلى بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية[4].

ولأهمية المنطق العلمي في دراسة السياسة الخارجية، بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بما يسمى بمراكز التفوق في البحث السياسي، ويكفي أن نتذكر بهذا الخصوص الأبحاث التي تجري بجامعة شيكاغو لحساب البنتاغون حول ظاهرة الذعر الجماعي ، كأحد الأساليب المكملة للسياسة الخارجية[5]، و يتابع حامد ربيع قائلا: "وبلغ الأمر بهذا التقدم والتخصص، أن بدأت الأساليب العلمية تغزو الدول الصغيرة أو على الأقل الدول الغير الكبرى ، فمراكز التحليل السياسة الخارجية منشرة اليوم في جميع أنحاء العالم أيضا بما في ذلك دراسة السياسة الخارجية للدول الغير الكبرى فالهند تولي اهتماما كبيرا بهذه الأساليب ، و ينبغي في هذا المجال أن لا ننسى اهتمامات الكيان الصهيوني بتحليل السياسة الخارجية لها".[6]

---

[1] حامد ربيع : نظرية السياسة الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ص 10.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني، 1976، الجزائر ، ص 60.

[3] محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 ، القاهرة ، 1988 ، ص 71 وانظر أيضا :
FRANKEL, Joseph , the making of foreign policy , london , oxford university , press , 1965,p20-80

[4] أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 13.

[5] حامد ربيع : نظرية السياسة الخارجية ، سبق ذكره ، ص 101.

[6] حامد ربيع : المرجع نفسه ، ص 90.

قد يبدو في البداية، أن منطق العلوم الرياضية هو منطق رمزي يتصادم مع المنطق السياسي القائم على قيم، ويفترض أحكاما، وهي جميعها تتصادم مع خصائص التحليل الرياضي، لأن التطور المعاصر يجعل من أداة التحليل الرياضي عنصرا أساسيا من عناصر بناء النظرية السياسية، من هذا المنطلق، كانت هناك محاولات من بعض العلماء لخلق ما أسموه بالرياضة الإنسانية، وهي ترتبط بخصوص الظواهر التي لا تخضع بطبيعتها لعملية التمويل الكمي.[1]

1- مبادئ السياسة الخارجية من خلال الدستور

تضمنت المواثيق والدساتير التي عرفتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على جملة من المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، والتي كانت بمثابة الركيزة الرئيسية التي من خلال حددت مسار دبلوماسيتها و تفعيل دورها على المستويين الدولي و الإقليمي.[2]

ولعل من أهم المنطلقات والثوابت التي حددت مبادئ السياسة الخارجية، ما يلي:

تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الاهداف التي تتضمنها مواثيق الامم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية، وتندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب، وتلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للإتحاد إو للإندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية .

2- تفعيل المبادئ في الواقع "فترة بروز الدبلوماسية الجزائرية"

سجلت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلالها _لا سيما فترة السبعينات _ ديناميكية حثيثة عبرت بقوة عن تضامنها مع مطالب العالم الثالث وعملت على مساعدة الحركات التحررية، حيث كانت غير منحازة أحيانا وثابتة في مواقفها أحيانا أخرى .

---

[1] حامد ربيع : نظرية التحليل السياسي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1967 ، ص 17.

[2] تيغزة الزهرة : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والواقع ، في السياسة الاقليمية للجزائر ، أعمال الملتقى الوطني السادس ، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، مارس 2014 ، ص ص 39 40

وتمثلت القواعد السياسية للدبلوماسية في عهد هواري بومدين في الاستقلال الوطني ومناهضة الامبريالية، وعدم الانحياز والتضامن مع الشعوب المكافحة من أجل استقلالها ، أو التي تخوض تجربتها الانمائية الخاصة، ولقد تجسد هذا الشعار البومديني القائم على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية من خلال سلسة من الأعمال أثارت الرغبة في أن تنتشر على مستوى العالم الثالث وهو ما تم عند استعادة الثروات الطبيعية لا سيما الغاز و البترول[1].

ثم أطلقت الجزائر مبادرتها من أجل نظام اقتصاد دولي جديد في اطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في سبتمبر 1973 .

وهكذا برزت السياسة الخارجية الجزائرية كمعارض للبلدان الغربية بخصوص مسألة تنظيم السياسة الاقتصادية الدولية، وقد تجلى ذلك في مختلف المحافل الدولية "الأمم المتحدة ومنتدى الامم المتحدة للتجارة الخارجية ، والحوار شمال_جنوب"، وبخاصة في إطار المؤتمر حول التعاون الاقتصادي الدولي "باريس 1975-1976 "[2]

وعليه فإن المواقف الجزائرية كانت تتداخل دائما مع مواقف البلدان وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصدت للمبادرات الجزائرية، خاصة عندما شكلت مسألة النفط التي استعملت في إطار الصراع العربي الاسرائيلي في أكتوبر عام 1973 ملفا حاسما، وهو ما أدى إلى تهديدات كادت تكون وخيمة وخطيرة من طرفها حول إمكانية تدخل عسكري أمريكي في الخليج[3].

وهناك نقاط اختلاف كثيرة منها مسائل الشرق الأوسط وراء قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية في جوان 1967 إثر حرب الأيام الستة، والدعم الكبير من قبل الولايات المتحدة الامريكية للاحتلال الاسرائيلي غداة الحرب العربية الاسرائيلية أكتوبر 1973[4].

---

[1] تيغزة الزهرة : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والواقع ، سبق ذكره ، ص 41.

[2] تيغزة الزهرة : المرجع نفسه ، ص 42.

[3] حزب جبهة التحرير الوطني : ينظر المواد 88-92 ، الميثاق الوطني لعام 1986، نشر وتوزيع قطاع الاعلام و الثقافة ، جويلية 1987، ص 14.

[4] تيغزة الزهرة : مرجع سبق ذكره ، ص 43.

3- دولة المقعد الشاغر

وبعد سنوات الإرهاب الهمجي والعنف المسلح الذي قادته الجزائر وحيدة بعد أن لم تجد المساعدة من أحد، من الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، هنا برزت السياسة الخارجية كصورة للأوضاع الداخلية وتميزت الفترة الممتدة من 1992 إلى 1999 الإنطواء اللاإرادي على الذات ، إلى أن تم اغتنامها من أجل الدفاع عن الدولة، والحفاظ على الجمهورية ، معتمدة في ذلك على قوتها الخاصة و امكاناتها المتواضعة في مقاومة وحشية الإرهاب، والقضاء على الجماعات المتطرفة ، حيث سميت الجزائر في هذه الفترة في إطار التعامل الدولي بـ "دولة المقعد الشاغر"، وذلك بسبب غيابها عن الساحة الدولية، وغياب تأثيرها والتخلي عن دورها، الذي كان في السبعينيات دورا رياديا[1].

ولقد تأكدت لدى الجزائر مجموعة من القناعات المأخوذة من مكتسباتها في حقل السياسة الخارجية وهي:

- ❖ أن العودة إلى الساحة الدولية والتأثير فيها، إنما يجب أن يكون من خلال إستتباب الأمن وإرجاع الثقة للجزائريين في الداخل أولا.
- ❖ العمل على تسطير برنامج ضخم وخطة "اسراتيجية" للسياسة الخارجية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- ❖ التركيز على الإهتمام بالقضايا العربية للوصول إلى العمق ومحاولة القضاء على فكرة المقعد الشاغر، أنما يجب أن يكون من خلال الاهتمام بالقضايا المطروحة على المستوى الجغرافي القريب[2].

4- السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية

إن سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياستها الداخلية، التي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته، ويتضح هذا المبدأ جليا من خلال إبداء الجزائر رغبتها في تحقيق العديد من القرارات الداخلية في

[1] Cheikh slimane , L'algerie et La Reforme de L'ordre International , Revue de L'Institue National d'etudes de sratégie globale , 2éme semestre , 1991 , p 35.

[2] تيغزة الزهرة ، سبق ذكره ، ص ص 47 48.

المجال الخارجي، فمثلا الكفاح الوطني يجد إمتداده الطبيعي في الدعوة الى التضامن ضد الإستعمار على المستوى الخارجي، وكذا الإرادة الجزائرية في استرجاع الموارد الطبيعية والمحروقات[1].

5- مبادئ و محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تضمنت و بصفة عامة و إجمالية أهم المبادئ الأساسية التي ميزت سلوك الجزائر في المجال الخارجي منذ الاستقلال إلى اليوم في ما يلي[2]:

أ- وحدة التراب الوطني

ويعد من أهم المبادئ على الإطلاق، ويتجسد من خلال الدفاع على السيادة الكاملة والوحدة التامة الاقليمية وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، استنادا إلى مبادئ منظمة الوحدة الافريقية في هذا الخصوص، كما يتجسد هذا المبدأ في تحقيق الاستقلال الوطني وممارسة السيادة التامة على الثروات الطبيعية والدعم الغير المشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحررها الوطني .

ب- دعم الشعوب في تقرير مصيرها

عن طريق المساندة الغير مشروطة للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال ، وأن هذه المساعدة تعد من القواعد الأساسية للنشاط الخارجي

ج- المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[3]

د- تبني مبدأ عدم الانحياز

أكدت الجزائر وبإصرار وبصورة متكررة على "دمقرطة" العلاقات الدولية وبلورة قواعد قانونية دولية تشارك فيها البلدان النامية: "ثم أن خوض المعركة من أجل نظام اقتصادي دولي جديد في الوقت الراهن هو إحدى المهام الاساسية في كفاح الشعوب من أجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي"، مما يستلزم تنظيما ديمقراطيا

[1] Balta paul et rulleau claudine , la stratégie de boumediene , paris : (edition) , sindbad , 1978 , p 229 .

[2] حميدي حمزة ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضايا الافريقية ، الصحراء الغربية أنموذجا ، مذكرة ماستر نوقشت بجامعة المسيلة عام 2015 ، ص ص 5 – 6.

[3] جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني الوطني 1976 ، المؤسسة الوطنية للطباعة و النشر وحدة خميستي ، 1985 ، ص 142.

للعلاقات الدولية، ويفترض توفر إرادة حقيقية في إجراء تغيير عادل على العلاقات بين البلدان المصنعة و بلدان العالم الثالث[1].

فالسياسة الخارجية كما يعرفها "حسين بوقارة" هي:" كلّ تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي و هي بذلك تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال الوسائل المتاحة و قنوات معينة ، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف".[2]

إن الدستور هو القانون الوضعي الأسمى الذي تستند إليه معالم السياسة الخارجية الجزائرية، يتضمن مجموعة من المبادئ فيما يلي:

- ضبط الحدود الدولية المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار
- مبدأ التعاون بين دول الجوار

سوف نتطرق بشيء من التفصيل عن المبدأ الثاني؛ منذ الاستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا، ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ويقوم هذا المبدأ على بعث التعاون الثنائي والجهوي في صالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية والسلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين[3].

ومن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبدلين، مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية المناطق و كانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية.[4]

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني 1976 ، سبق ذكره ، ص140.

[2] حسين بوقارة : السياسة الخارجية الجزائرية المقارنة ، محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية ، قسم ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2003.

[3] سليم العايب ، دبلوماسية الجزائر في إطار جامعة الدول العربية ، دراسة حالة المبادرة الجزائرية ، إصلاح جامعة الدول العربية ، مذكرة ماجستير ، علوم سياسية ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 23.

[4] زهرة مناصري : البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي ، دراسة حالة مالي ، 2010-2013 ، مذكرة ماجستير ، علوم سياسية ، جامعة الجزائر 3 ، ديسمبر 2014 ، ص 13.

بدءاً من عام 2009 سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودة قوية، وكان نجاح وساطتها في ظل عدد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى، مما أدى إلى صناعة حراك دولي اتجاهها .

ويمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية حققت الكثير من النجاحات، خاصة فترة ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذ نجحت بفضل حنكة قادتها ودبلوماسييها في الكثير من الوساطات مغاربيا و افريقيا وعربيا و حتى دوليا، مما أكسبها مكانة عالمية واحتراما واسع النطاق، باستثناء فترة الإرهاب الهمجي الأعمى الذي تركها الجميع تقاوم لوحدها شراسته، دون سند أو حتى نصيحة ناهيك عن بيع أسلحة متطورة وغير تقليدية لمواجهته .

المحور الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

1- صنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية

عادة ما تنحصر الوظيفة الأساسية في صنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية بيد الأجهزة الحكومية المركزية، سواء كان شكل الدولة مركب أم موَحدا. غير أن الدول المركبة، كالاتحادات الفيدرالية، قد تترك بعض الحرية للوحدات الفيدرالية من أجل التصرف في الكثير من المسائل الاقتصادية والتجارية، التي يتعدى نطاقها حدود الإتحاد الفيدرالي، شريطة أن لا يتعارض ذلك مع المقومات الاستراتيجية العامة للحكومة المركزية . ولكن توزيع الإختصاصات على مختلف الأجهزة في ميدان السياسة الخارجية يتأثر بشكل مباشر بطبيعة الشكل الدستوري للنظام السياسي، ففي الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية _ بدرجة أقل _ القائمة على أساس الفصل بين السلطات فإن الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية تميل إلى محاولة الهيمنة على مسار اتخاذ و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية[1].

أما في الأنظمة البرلمانية فإن الواقع يرجح مبدأ التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في قضايا السياسة الخارجية، ذلك أن الدساتير في هذه الأنظمة غالبا ما تمنح البرلمانات الاختصاص الأساسي في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية و صياغة الكثير من قراراتها، ولكن السلطة التنفيذية تهيمن على بلورة هذه التوجهات و القرارات في الواقع العملي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بمرحلة التنفيذ. وفي كلتا الحالتين، فإن تعقيد وخصوصية قضايا السياسة الخارجية ترجح أولوية وهيمنة المؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية على صياغة وتنفيذ قراراتها[2].

أما بالنسبة لطبيعة النظام السياسي، من حيث محتوى النسق الفكري الذي يؤمن به (ديمقراطي، تسلطي، منفتح، منغلق)، فإن النقاش مازال محتدما بين المنظرين حول مدى فعالية كل منهما في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية. فبالرغم مما تتميز به الأنظمة الديمقراطية من تنوع وتعددية وشفافية في إتخاذ القرارات، فإن سياستها

[1] حسين بوقارة : السياسة الخارجية /دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ، دار هومة للطاعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012، ص 61.

[2] Rais. A. Khan and james. D. McNiven , an introduction to political science , illinios , the dorsey press , 1984 , p408.

الخارجية أقل فعالية من السياسات الخارجية للدول التسلطية المنغلقة التي تبدو أكثر تحكما و سيطرة على شؤونها الخارجية.[1]

ويرجح ذلك بالدرجة الأولى ــ كما يؤكد حسين بوقارة ــ، إلى الاستعجال والخطورة وأحيانا الغموض الذي تتميز به قضايا السياسة الخارجية و التي تقتضي نوعا من السرعة والمركزية في التعامل مع إفرازاتها، وهي الصفة التي تتميز بها الأنظمة التسلطية. فتنوع و كثرة الأجهزة المكلّفة بصنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية التعددية ، تجعل مسار اتخاذ القرارات في الكثير من الأحيان مشلولا وعاجزا عن الاستجابة للمواقف المستعجلة في العلاقات الدولية.

غير أن الأنظمة التسلطية تتعامل مع هذه القضايا بفعالية و سرعة لأنها غير مقيدة بمختلف الضوابط الدستورية والبنيوية والحزبية كما أن هناك عدد محدود من المسئولين على السياسة الخارجية، مما يجعل سلوكها الخارجي في منأى من احتمالات المعارضة والمساومة التي تميز عمل بيروقراطيات السياسة الخارجية في الديمقراطيات التعددية. غير أن المركزية قد تؤدي إلى تضييق دائرة المساهمة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بالقدر الذي يسمح بهيمنة التصورات المشوهة والغير عقلانية.[2]

2- دور المؤسسة العسكرية

إن قرارات السياسة الخارجية في كل الدول ومختلف الأزمنة لا ترسم وتنجز فقط من طرف الأجهزة ذات الطبيعة المدنية، بل تساهم في هذا المسار المؤسسات العسكرية وما يتبعها من أجهزة المخابرات والدعاية ومع ذلك فإن دور ومكانة المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية يختلف من نظام سياسي لآخر.

ففي الأنظمة الديمقراطية التعددية التي تقوم على أساس الفصل بين السلطات يتضح أن دور المؤسسة العسكرية يتعاظم عند التعامل مع المواقف العسكرية في السياسة الخارجية. أما في الأنظمة المطلقة أو التسلطية فهناك التباس كبير يشوب عملية الفصل بين الوظائف، ذلك أن الحاكم في كثير من الحالات يهيمن على كل

[1] K. Knorr and F. Trager , Economic issues And National Security , Kansas , Allen Press Inc , 1977, P.P 177-178.

[2] حسين بوقارة : السياسة الخارجية ، سبق ذكره ، ص ص 62-63.

المؤسسات، فهو القائد السياسي والعسكري والمالي للثروة في آن واحد، وفي هذه الحالة يصعب الفصل بين وظيفة المؤسسة العسكرية ووظائف بقية الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية في السياسة الخارجية.[1]

ومن الناحية النظرية يُعتَقد أن الوظائف العسكرية والوظائف المدنية تم الفصل بينها وفقا لمجموعة من الاجراءات الدستورية والتنظيمية، فضلا عن بروز اتجاه عام في جل الدول نحو المراقبة المدنية للشؤون العسكرية وإخضاعها لقيود العقلانية والشفافية. ولكن خبرة وآراء العسكريين عادة ما تلعب دورا مميزا في اتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية خاصة ما يرتبط منها بتوظيف الأداة العسكرية لتحقيق غايات سياسية.[2]

وقد أثبتت التجربة أن مصالح المخابرات قد تنجح في تحقيق أهداف في السياسة الخارجية عجزت بقية الوسائل الأخرى في تحقيقها مثل الإطاحة بحكومة "مصدق" في إيران عام 1952 وتنظيم إنقلاب عسكري ضد نظام "اللندي" في الشيلي. وتستعين أجهزة المخابرات بشبكة واسعة ومعقدة من القنوات والأجهزة التي تجعل منها الفاعل الأساسي في السياسة الخارجية خاصة عندما يتعلق الأمر بالوقاية من الأزمات واستشراف مختلف البدائل المستقبلية لظواهر السياسة الخارجية.[3]

ولا بد أن نشير إلى أهمية تنظيمات العلماء المثقفين التي تعاظم دورها في السياسة الخارجية في عصر التقدم التكنولوجي والمعرفي المتعدد الأبعاد والأوجه، وهو الأمر الذي دفع مختلف مؤسسات صنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، إلى الاعتماد على الخبرة العلمية والرصيد المعرفي للجامعات ومراكز البحث العلمي. ومن ثم أصبحت الآراء و الاستشارات التي توفرها هذه المؤسسات تمثل القاعدة الأساسية لتحديد معالم وأسس استراتيجيات الدول في مختلف مجالات السياسة الخارجية .

[1] حسين بوقارة : السياسة الخارجية ، سبق ذكره ، ص 70.

[2] J. Frankel : The making of Foreign Policy , op.cit , P. 40.

[3] حسين بوقارة : السياسة الخارجية ، سبق ذكره ، ص 72.

3- أهداف سياسة الجزائر الخارجية

ومن الملاحظ أن الأهداف كانت متوخاة من دبلوماسيتها في القرن الماضي ما تزال أهدافا ثابتة للقرن الواحد والعشرين، لأنها تنبثق من انتساباتها و انتماءاتها الحضرية كذلك، وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاث معطيات أساسية تتمتع بها الجزائر:

أ- **الجغرافية** : بلاد مغاربية عربية مسلمة متوسطية افريقية .

ب- **تاريخية** : فحربها التحررية خولت لها نوع من الرفاهية الدولية .

ج- **اقتصادية** : متطلبات عالم جديد مبني على نظرة ديمقراطية للعلاقات الدولية.[1]

4- البعد الوطني نحو عقيدة أمنية شاملة

وعلى الرغم من ظاهرة العولمة فإن للجزائر هويتها الأصلية وخصوصيتها الثقافية ورصيدها التاريخي كدولة محورية، لعبت وما تزال تلعب، دورا متميزا في علاقتها الخارجية وخاصة في بعدها الأمني والإنساني.

ومن واجب السياسة الجزائرية أن تستحضر هذا البعد وتهتم بترسيخه في عملها الدبلوماسي، لتدخل الجزائر في منظومة قيم العصر، متفاعلة مع تطوراته، ولكن مع الإحتفاظ بخصوصيتها الوطنية، وذلك بتقديم الدبلوماسية الجزائرية على هذه الصورة والعمل على ترسيخها[2].

ويمكن القول من خلال لأهمية السياسة الخارجية في كونها تحتل مركزا مهما في السياسة الدولية ، إضافة إلى طبيعة قراراتها كتلك المتعلقة بالأمن وسيادة الدولة، و كذا تسعى للحفاظ على استقلال وصيانة التراب الوطني، وتحقيق الاستقرار والسلم الداخلي. مما يتطلب الحفاظ على هذه الأهمية والريادة الدولية آنيا ومستقبلا إن شاء الله، طالما أن لدينا جهاز دبلوماسي متحكم في زمام الأمور خاصة إذا علمنا الخبرة الطويلة التي امتلكها الرئيس بوتفليقة في المجال الدبلوماسي الدولي مغاربيا وعربيا وافريقيا ومتوسطيا وعالميا طيلة 15 عاما كان مسئولا فيها عن

[1] إدريس عطية : التغير في السياسة الخارجية الجزائرية : المحددات و الحوافز، أعمال الملتقى الوطني السادس ، السياسة الاقليمية للجزائر ، 12-13 مارس 2014 ، ص 28.

[2] إدريس عطية : المرجع نفسه ، ص 28.

الدبلوماسية الجزائرية آنذاك في عهد بومدين والذي قادها بنجاح عبر مختلف بؤر التوتر الإقليمية والدولية، والرجل يمكن القول أنه لازال يتمتع بتلك الخبرة والصفة من خلال رئاسته للبلاد منذ عام 1999 إلى اليوم خاصة إذا علمنا أنه هو المسئول الوحيد عن رسم و صنع السياسة الخارجية للجزائر في المحافل الدولية والاقليمية ويساعده في ذلك مستشاروه ووزارات السيادة غير أن الكلمة الأخيرة تعود إليه .

5- ماهية السياسة الخارجية

يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد ، والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد و جماعات يمثلون الدولة ويُعرَفون بـ "صناع القرارات". لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات و بيئتهم الداخلية.

أ- مفهوم السياسة الخارجية

ورغم أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليس مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية و المنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.[1]

ب- العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل، وقد قسمها الدكتور "أكريد" إلى ثلاث مراحل :

- **المرحلة الأولى (المدخلات)** : وتشمل المعلومات والملاحظات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.
- **المرحلة الثانية (القرارات)** : و تشمل استعمال المعلومات و عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة و المناقشة والمساومة والنصح والتوصيات.
- **المرحلة الثالثة (المخرجات)** : وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.[2]

[1] موسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، أنظر www.politics-dz.com

[2] المرجع السابق نفسه .

6- بين وظيفة التنفيذ و عملية صنع القرار

تعد الدبلوماسية إحدى أدوات السياسة الخارجية، والتي تشير إلى كيفية نقل قواعد السلوك السياسي الداخلي على مستوى العلاقات الدولية. بهذا المعنى، نكون أمام وظيفة التنفيذ. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن تحقيق مصالح الدولة يكون من خلال استخدام القنوات السلمية في العلاقات الدولية، والتي تتركز حصرا في وظيفة وزارة الخارجية. كل هذا يشير إلى أن الوظيفة الرئيسية لوزارة الخارجية هي وظيفة تنفيذ السياسة الخارجية، ولا تتجاوز وظيفة نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[1]

أن وسائل متابعة الأهداف متعددة، وتتراوح بين العنيفة المكشوفة، وبين الوسائل القانونية ذات الإجراءات المرعية والسبب في هذا التراوح هو ضعف القواعد الدولية القانونية لتسوية المنازعات، فما دامت الدول لا تلتزم بهذه القواعد التزاما كافيا، فإن المجال يضل مفتوحا للتهديد بالعنف، ويضل مفتوحا للتهديد من العنف إلى الحرب.[2]

7- القيود على القرارات في السياسة الخارجية

هناك عدة قيود على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، وتنحصر هذه القيود في النقاط الآتية :

- ✓ الأهداف البديلة .
- ✓ الطرق البديلة .
- ✓ الجمع بين الأهداف البديلة والطرق في استراتيجيات أو مشروعات .
- ✓ مصادر عملية اتخاذ القرارات مثل الوقت و الطاقة ، و الخبرات والمعلومات .
- ✓ درجة ضغوط المحيط الخارجي[3].

---

[1] محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ، ص 91-95.

[2] مكريدس، روي، كنيث تومبسون : نظريات السياسة الخارجية و معضلاتها، في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة: الدكتور حسن صعب، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1966.

[3] Spanier, John: Games nations play analyzing international politics, N.Y , Holt rinehort and winston praeger, 3ed, 1967, PP.31-32.

8- عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية

هيكلة عملية صنع القرارات السياسة الخارجية

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية و تنفيذها.

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو :

يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات و يصادق عليها[1]، و يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف و الاتحاد و المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص ، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان، و تصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني ، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة و معاهدات السلم، فيعطي رأيه قبل المصادقة عليها.[2]

وباعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية ، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي[3]:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : دستور 1996، مادة 77 .

[2] نورالدين فلاق : السياسة الخارجية الجزائرية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، علاقات دولية ، بجامعة المسيلة، للموسم الجامعي 2017-2018 ص 43.

[3] رئاسة الجمهورية : مرسوم رئاسي، رقم 02-403 مؤرخ في:2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79 ، 2002/12/01.

1. تحليل الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر و بإدارة علاقاتها الدولية.
2. تنشيط التصور و تنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل الوسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.
3. تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات و تحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية .
4. تصور المساعي المشتركة بين الوزارات و بين القطاعات و إداراتها .
5. تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرسال وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.
6. تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية ، و تحضير النشاطات الثنائية و المتعددة الأطراف.
7. تنسيق و تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام و المشاركة وتحديدها.
8. تفسير المعاهدات و الاتفاقيات و البروتوكولات و التنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.
9. تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات اعلامية لأشخاص طبيعيين و معنويين أجانب في الجزائر.
10. تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة .
11. إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.

بالإضافة لوزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة والذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم : 398/84 ، و تتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية[1]:

1. القيام بالتحاليل و الدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الاستراتيجية للحياة الوطنية و الدولية .
2. تحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر.
3. إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع و الأمن فيما يخص آثارها على الجزائر.
4. توضيح مختلف إمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد على استباق الأحداث و مواجهتها ، وتحديد الامكانيات و الوسائل و تشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

[1] نور الدين فلاق : السياسة الخارجية الجزائرية ، سبق ذكره ، ص 45.

ونجد كذلك السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية من خلال[1]:

1. الإبلاغ عن الوضع السائد في البلدان أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها .
2. الساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والحفاظ على تأثيرها .
3. إشراك السفير في تحضير كل المفاوضات مع البلدان أو المنظمة الدولية المعتمد لديها .

ولا بد أن نشير أنه في بعض الأحيان ولحساسية المسائل و صيانة الأمن الوطني الجزائري، فقد يرتكز صانع السياسة الخارجية على بعض الهيئات و المؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية كالمجلس الأعلى للأمن، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاستعلام والأمن، الشخصيات الوطنية، الخبراء المتخصصون، بحيث ينضم ويسهر على علاقاتهم مع الرئيس ومؤسسة الرئاسة بمختلف هياكلها ومصالحها وفي كل الحالات يبقى الرئيس بوتفليقة سيد الموقف الخارجي، حيث نجده وراء الأحداث التي تنطلق من الجزائر باتجاه العالم، مرتكزا في تحركاته على خبرته الطويلة وعلاقاته السابقة و ثقافته الواسعة.[2]

9- أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات في أداء السياسة الخارجية، فهي عملية هامة تمثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية و القدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح.

وأداء السياسة الخارجية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يأتي :

1. وزارة الشؤون الخارجية .

---

[1] رئاسة الجمهورية : مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في: 2002/10/23 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79، 2002/12/31.

[2] محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوة في القرن الافريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، بيروت ، دار الجيل للنشر و الطباعة والتوزيع، 2004، ص 161 .

2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية و الافريقية والجامعة العربية.
3. السفارات أو الجهاز الدبلوماسي .
4. المراكز الثقافية .
5. الممثلون الشخصيون أو المفوضون.
6. أجهزة الدولة المختلفة .

فوزارة الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة و نشاطاتها الدبلوماسية ، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر و يتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة، ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات.[1]

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي، تنسيق و تحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي، مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي، المالي، التجاري، الثقافي، الاجتماعي والعلمي مع الحكومات، وتشارك في بحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على الصعيد الثنائي ...[2]

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية و أجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي و اتحاد المغرب العربي ، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي ومتابعتها .

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثليات الدبلوماسية والقنصلية ، والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج .

[1] رئاسة الجمهورية : مرسوم رئاسي رقم 02-403 ، مرجع سابق ، المواد 1، 2، 14 منه .
[2] نور الدين فلاق : السياسة الخارجية الجزائرية ، سبق ذكره ، ص 47.

وتبرز الممثليات الدبلوماسية في السفارات ، فيعتبر السفير ممثل لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة و الحكومة الجزائريتين لدى دولة أو منظمة معتمدة و ينشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارسا السلطة السلمية على مستخدمي البعثة ، و تتحد مهام السفير في[1]:

1. إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمد لديها.
2. تزويد وزير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية.
3. التعريف بسياسة الحكومة بالخارج.
4. المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الدولية و الحفاظ على تأثيرها في الساحة الدولية.
5. تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد او المنظمة الدولية المعتمد لديها.
6. مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات و وسائل إعلام ومنظمات غبر حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب .
7. السهر على حماية مصالح الجزائر و ترقيتها في البلد الموجود فيه .
8. السهر على تقديم الواقع الوطني و مواقف الجزائر لسلطات الاعتماد والرأي العام الأجنبي.
9. إعلام وزارة الشؤون الخارجية بظروف إقامة الرعايا الجزائريين و بتطوير التشريع المتعلق بالأجانب.

كذلك المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية، التجارية، الثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الاقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة او معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، والمساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضيعها جوانب الثقافة الجزائرية.[2]

[1] نور الدين فلاق : السياسة الخارجية الجزائرية ، سبق ذكره، ص 48 .

[2] رئاسة الجمهورية : مرسوم رئاسي رقم02-407، مؤرخ في: 2002/10/26 يحدد صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 79 ن 2002/12/01.

أما المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج والتي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج، في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي، فهي تشكل مجالا للتعبير الثقافي ولنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني.[1]

ومهما يكن و حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري طيلة فترة حكمه 1999 إلى 2009 كان مجهودا مشخصناً سواء في الصياغة أو في الأداء أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية.

ومن جهة اخرى بوتفليقة دائم الحضور شخصيا في الندوات والملتقيات و الاجتماعات الدولية و الزيارات المكوكية المستمرة للدول في كل القارات ، هذه العملية لطالما برزت خصوصا خلال عهدته الأولى ، حيث نجد أنه قام ب 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين . ناهيك عن البعثات الرسمية التي يشرف على تعيينها شخصيا من خلال ممثليه الشخصيين حتى وإن تعلق الأمر بقضايا يمكن للمصالح الخارجية أدائها.[2]

ولعل هذا العرض على اداء السياسة الخارجية المشخصن، هو نتيجة قناعة مسبقة ترتبط بالتصور الذي توصف به الشبكة الدبلوماسية باعتبارها جهازا بيروقراطيا روتينيا تنعدم فيه الحيوية والقدرة على بناء استراتيجيات تفعيل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية .[3]

وقد توصل الباحث نور الدين فلاق إلى الخلاصة التالية العلمية و المنهجية:

لقد استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف استغلال الظروف الخارجية التي ميزت الفترات الممتدة والمتعاقبة إلى تحقيق جملة من المكاسب والأهداف أهمها استرجاع الجزائر لجزء هام من مكانتها المفقودة على الساحة الدولية على إثر الأزمة الداخلية التي عاشتها لأكثر من عشرية، و قيادتها لمختلف التحركات الاقليمية خاصة على المستوى الافريقي _الساحل الافريقي_ والذي تمكنت فيه الجزائر من

[1] رئاسة الجمهورية : مرسوم رئاسي رقم 09-309، مؤرخ في: 2009/09/13، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، الجريدة الرسمية للجمهورية ، العدد 54، بتاريخ، 2009/09/19، المواد 3، 6، 7 .

[2] محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوة في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الاريتيرية ، سبق ذكره ، ص 160-164.

[3] محمد بوعشة: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، ط1، بيروت، دار الجيل، 1999، ص ص 32-35.

خلال سياستها الخارجية من الحصول على دعم و ثقة العديد من الأطراف الافريقية ، و ذلك قياس للدور المحوري الذي لعبته في هذا الإطار، والتي كانت فيه بمثابة الوسيط بين افريقيا والمجموعة الدولية، نظرا لحاجة افريقيا إلى التمويل الخارجي قصد التخلص من مشاكلها التي تعتبر المديونية أهمها، وقد تمكنت الجزائر من استغلال الظرف الاقتصادي الخارجي الذي تمثل أساسا في ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية الأمر الذي كان له التأثير القوي في تحسين واقع العلاقات الخارجية الجزائرية، حيث تمكنت من استقطاب العديد من الاستثمارات. لكن بالرغم من برغماتية السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها لم تستطع و على الأقل في المرحلة الراهنة الخروج من دائرة التبعية التي تفرضها طبيعة النظام الدولي القائم، وواقع الضعف الذي تتميز به الدول النامية، حيث يضع هذا الواقع السياسة الخارجية الجزائرية أما جملة من التحديات في كافة المجالات وعلى كل مستويات، مما يتوجب التغلب عليها لكسب الرهانات والمتغيرات الدولية النابعة من سياسة براغماتية واقعية التي تطرحها المرحلة المقبلة. والتي يجب على صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية إدراكها بعمق وانتهاج الاستراتيجية المناسبة التي تجنبها مستقبلا الدخول في تجربة التهميش والعزلة من جهة والوقوع في التبعية للأطراف الخارجية من جهة أخرى، إلى صنع فضاءات جديدة تأخذ اشكالا عديدة كالشراكة والاندماج الاقتصادي وضرورة التنسيق والتعاون الدولي والاقليمي وتثمين المقاربات الجزائرية دوليا، على غرار مقاربة المصالحة الوطنية والمقاربة الاقتصادية الجزائرية في مجال إنتاج النفط.

وقد ساهمت الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية بالجزائر ، في تفعيل دور هذا الأخير في مجال السياسة الخارجية ، فحسب المادة 77 من الدستور الجزائري فإن رئيس الجمهورية هو الذي يقرر و يوجه السياسة الخارجية للبلاد.[1]

وعموما أن عملية صنع القرار الجزائري تتسم بثلاث خصائص رئيسة هي[2]:

1. محورية دور الرئاسة التي تتمثل في الرئيس و هيئة مكتبه و رفاقه من ذوي الثقة.
2. الدور السياسي المسيطر للمؤسسة العسكرية .
3. الأهمية المتزايدة للنخبة الإدارية و التكنوقراطية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : دستور 1996 ، ص18.

[2] نقلا عن بهجة قربي : السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص189 .